

(قرار رقم (٢) لعام ١٤٣٥هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى

بشأن اعتراض المكلف / مكتب (أ)

برقم (٣٣/١٨)

على الربط الزكوي للأعوام ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله .. وبعد:

فإنها بتاريخ ١٤٣٤/١٢١هـ اجتمعت لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى بمقرها بالإدارة العامة، وذلك للبت في اعتراض المكلف / مكتب (أ) المحال إلى اللجنة بخطاب سعادة مدير عام المصلحة رقم ١٤٣٣/٣٧٤٣ تاریخ ١٤٣٣/٦/١١هـ، وقد مثل المصلحة في جلسة الاستماع والمناقشة المنعقدة في ١٤٣٥هـ كل من و..... بينما لم يحضر المكلف أو من يمثله للجلسة.

وبعد الاطلاع على ملف القضية، قررت اللجنة البت في الاعتراض على النحو الآتي:

أولاً: الناحية الشكلية:

تم الربط بخطاب المصلحة الصادر برقم ٩٥٤/٢٣ تاريخ ١٤٣١/١٠/١٧هـ فاعتراض عليه المكلف بخطاب الوارد برقم ٩٥٤ وتاريخ ١٤٣١/١١هـ، لذا فإن الاعتراض مقبول شكلاً لتقديمه خلال الأجل المقرر نظاماً.

ثانياً: الناحية الموضوعية:

وفيما يلي وجهة نظر كل طرف ومن ثم رأي اللجنة.

١-إضافة الذمم الدائنة للوعاء الزكوي للأعوام ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م.

أ) وجهة نظر المكلف:

يعتراض المكلف على قيام المصلحة بإضافة مبلغ ١,٢٤٦,٥٩١ ريالاً لعام ٢٠٠٥م، ومبلغ (٢,٦٠٦,٠٠٢) ريالاً لعام ٢٠٠٦م، ومبلغ (٤,٨٦٩,٤٠٢) ريالاً لعام ٢٠٠٧م، تحت مسمى ذمم دائنة حال عليها الدول وتمويل أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ، ويفيد المكلف بما يلي:

- أن رصيد موردي الأصول الثابتة لبند السيارات والظاهر ضمن رصيد الدائنين بمبلغ (١,٧٠٣) ريالات لم يحل عليه الحال ويمكن الرجوع لحركة الذمم الدائنة التي تبين فيها رصيد أول المدة والحركة مبيّناً فيها المسدد والمضاف ورصيد آخر المدة.
- أن مبلغ ٢,٦٠٦,٠٢ ريالاً الذي تم إضافته في حساب الذمم الدائنة لعام ٢٠٠٦م يتمثل في رصيد موردين مواد دهانات لنشاط فرع إنتاج الدهانات ومركز الأطراف الصناعية، وأنه لم يحل عليه الحال.
- أن مبلغ ٤,٨٦٩,٤٠٢ ريالاً الذي تم إضافته للوعاء تحت مسمى ذمم دائنة حال عليه الحال وتمويل أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ لعام ٢٠٠٧م غير صحيح ولم يرد في قائمة المركز المالي والمرفقات، حيث إن مبلغ الذمم الدائنة

والوارد بقائمة المركز المالي لعام ٢٠٠٧م بمبلغ ٨٩٦,٩٠٠ ريالاً، وهذا المبلغ يتمثل في رصيد موردين مواد دهانات لنشاط فرع إنتاج وأنه لم يدخل عليه الدخل.

ب) وجهة نظر المصلحة:

قامت المصلحة بإضافة الذمم الدائنة التي تم استخدامها في تمويل الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ للوعاء الزكوي لحولان الدخل عليها وذلك تطبيقاً لمقتضى الفتوى الشرعية رقم (٢٢٦٦٥) لعام ١٤٢٤هـ إجابة السؤال الثاني التي نصت على إضافة كافة الأموال المملوكة للمنشأة والمستفادة من الغير تحت أي مسمى وفي أي صورة كانت حيث يتم معالجتها زكويًا حسبما آلت إليه فإن آلت إلى أصول ثابتة أو عروض قنية فتخصم من الوعاء ولا زكاة فيها، وإذا آلت إلى أصول متداولة تمت تزكيتها ولا تخصم من الوعاء وقد قامت المصلحة بحسب الأصول الثابتة والمشاريع تحت التنفيذ من الوعاء الزكوي وكذلك فتوى هيئة كبار العلماء رقم (٢٠٧٧/٣٢) لعام ١٤٢٦هـ وقد تأيد إجراء المصلحة بالقرار الاستئنافي رقم (١٠٧٤) لعام ١٤٣٢هـ المصدق عليه بخطاب معالي وزير المالية رقم (٧٦٠٨) وتاريخ ١٤٣٢/٨/١٠هـ، لذا المصلحة تتمسك بصحة إجرائها.

رأي اللجنة:

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من الطرفين وما دار من نقاش خلال الجلسة، وبعد الاطلاع على القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للشركة تبين لللجنة بأن الذمم الدائنة تم استخدامها لتمويل أصول ثابتة ومشروعات حسمت من الوعاء الزكوي وتطبيقاً لمقتضى الفتوى الشرعية رقم (٢٢٦٦٥) لعام ١٤٢٤هـ ترى اللجنة تأيد وجهة نظر المصلحة في إضافتها للوعاء الزكوي.

٢- إضافة ذمم المساهمين الدائنة للوعاء الزكوي لعام ٢٠٠٥م بمبلغ إجمالي (٨٧,٨٢٠,٠٠٠) ريال.

أ) وجهة نظر المكلف:

يعترض المكلف على قيام المصلحة بإضافة مبلغ (٨٧,٨٢٠,٠٠٠) ريال لعام ٢٠٠٥م تحت مسمى مساهمات حال عليها الدخل، ويفيد المكلف بأن هذا المبلغ خاص بتمويل مشروعات تحت التنفيذ الظاهر بالقوائم المالية بند تكاليف مساهمات قائمة والظاهر برصيد بتاريخ ٢٠٠٥/٣١/١٤٢٤م بمبلغ (٦٤٠,٢٢١) ريال، ثم أنه تم أخذ المبلغ كمصدر تمويل حال عليه الدخل ولم يوجد بعين الاعتبار الأصول الثابتة التي قام بتمويلها، وعليه يطالب المكلف بخصم مبلغ (٦٤٠,٢٢١) ريال، ضمن الربط الزكوي الخاص بعام ٢٠٠٥م وتعديل الربط على إثر ذلك.

ب) وجهة نظر المصلحة:

قامت المصلحة بإضافة ذمم المساهمين الدائنة للوعاء الزكوي لحولان الدخل عليها وطبقاً لما أوضح المكلف في اعتراضه أنه تم استخدامها في تمويل مشروعات تحت التنفيذ وذلك تطبيقاً لمضمون الفتاوى الشرعية التي تمت الإشارة إليها في البند الأول، كما أن المصلحة لم تقم بحسب تكاليف المساهمات القائمة المدرجة ضمن الأصول المتداولة بالمركز المالي لعدم وجود مبرر نظامي لذلك حيث إنها ليست أصولاً ثابتة وبالتالي ليست من البند واجبة الحسم نظاماً من الوعاء الزكوي. كما أن مبلغ هذا البند تم استخدامه في نشاط المكلف العقاري المتمثل في تطوير الأراضي من أجل إعادة بيعها وبالتالي تعتبر استثمارات في مخططات أراضٍ معدة للبيع والتجار فيها، وعليه فإنها غير جائزة الحسم نظاماً. وعليه تتمسك المصلحة بصحة إجرائها.

رأي اللجنة:

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من الطرفين وما دار من نقاش خلال الجلسة، وبعد الاطلاع على القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للمكلف التي تبين بأن ذمم المساهمين الدائنة تم استخدامها لتمويل مشروعات تحت التنفيذ وتطبيقاً لمقتضى الفتوى الشرعية رقم (٢٢٦٦٥) لعام ١٤٢٤هـ التي نصت على إضافة كافة الأموال المملوكة للمنشأة والمستفادة من

الغير تحت أي مسمى وفي أي صورة كانت حيث يتم معالجتها زكويًا حسبما آلت إلى أصول ثابتة أو عروض قنية فتخصم من الوعاء ولا زكاة فيها، وإذا آلت إلى أصول متداولة تمت تزكيتها ولا تخصم من الوعاء، وحيث إن ذمم المساهمين الدائنة آلت إلى أصول متداولة مما ترى معه اللجنة تأيد وجهة نظر المصلحة في إضافتها للوعاء الزكوي.

ولكل ما تقدم - تقرر لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى ما يلي:

أولاً: قبول الاعتراض من الناحية الشكلية.

ثانياً: وفي الناحية الموضوعية قررت اللجنة ما يلي:

- ١- تأيد وجهة نظر المصلحة في إضافة الذمم الدائنة للوعاء الزكوي للأعوام ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م.
- ٢- تأيد وجهة نظر المصلحة في إضافة ذمم المساهمين الدائنة للوعاء الزكوي لعام ٢٠٠٥م.

ويتمكن الاعتراض على هذا القرار بموجب عريضة مسببة تقدم إلى اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلامه، وعلى المكلف سداد المستحق عليه تطبيقاً لهذا القرار أو تقديم ضمان بنكي بنفس المبلغ خلال تلك الفترة لأجل قبول استئنافه.

والله الموفق،